

**بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة
على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق
للمدة (1980-2011) باستخدام تحليل السببية
أ.م.د. جعفر باقر محمود علوش
طالبة الماجستير. مروة واسط كاظم (*)
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد**

المستخلص

تحتل الموازنة أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية ولها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي، فشهدت الموازنة العامة في العراق الكثير من التذبذبات إعداداً وتنفيذاً خلال مدة الدراسة مما أثر على الكثير من الأوضاع الاقتصادية التي تم الإشارة إليها بشكل متغيرات للاقتصاد الكلي. هدفت الدراسة للتأكد من وجود علاقة بين الاختلال في الموازنة العامة والنتائج المحلي، وكذلك مع الميزان التجاري؛ لما لهذين المؤشرين من أهمية في تقدير توجهات الاقتصاد العراقي من حيث النمو والاستقرار. بينما عالج البحث المشكلة وفق المنظور الذي يؤكد أن اختلال بنية وتركيب الأنشطة الاقتصادية يكون نتيجة اختلال الموازنة العامة لمدة طويلة وهذا ناجم بسبب الإرباك في تركيب وإعداد الموازنة العامة وغياب منهج تنموي متناسق لأعدادها. ومن هذه المشكلة تم اعتماد فرضية البحث التي تنص على أن اختلال الموازنة العامة يظهر تأثيره في الاقتصاد العراقي من خلال التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وتم التأكد من هذا التأثير من خلال برامج إحصائية تضمنت منهج تحليل السببية.

Abstract

The Budget represents great importance in the economic policy, and its affect directly or indirectly on many variables of macroeconomic. The general budget in Iraq has seem a lot of volatilities in process of the peroration and implementation during study time, which affected deeply on economic situations that have referred to them in variables of macroeconomics. The study aims to verify there is relation between imbalance in the general budget and the domestic product; also its with balance of trade. Importance of both two indicators shown clearly through assessment of Iraq economics orientations whence the growth and stability.

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

The research treats this problem according to a perspective which is confirm that disruption of structures of economic activities are taking place as result of the imbalance of the general budget for a long-time, this because of the discompose in structure and preparation of the general budget and absence of development and systematic procedures in preparing its through this problem we have adopted the search hypothesis which states that the imbalance the general budget shows its effect on the Iraq economy through the impact on some macroeconomic variables. And then it have been confirmed this effect through the statistical programs which included causality analysis.

تقديم :-

تمثل الموازنة مكانة مهمة وبارزة في السياسة الاقتصادية وتحتل المرتبة الأولى من بين سياسات الاقتصاد الكلي ، وعلى الرغم من كون الموازنة العامة تمثل جزءاً مهماً من السياسة المالية ، وإن الموازنة تستحوذ على جميع الإجراءات المتخذة كسياسات اقتصادية في العراق ومع هذا فإن الموازنة خلال مدة البحث شهدت تغيرات مهمة من حيث الحجم والاتجاه ، أو من حيث الأهداف الموجهة لها.

إن الاختلال الذي رافق الموازنة العامة بين اتخاذ شكل العجز في الإعداد والفائض في التنفيذ له أثره على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل ملحوظ ومؤكد ، ومع غياب الأهداف التنموية المرسومة ووجود اختلال مزمن في الموازنة العامة سنجد أن الاقتصاد العراقي تتحكم في اتجاهاته الحالية والمستقبلية دوافع غير مستقرة أيضاً بل غير موجهة. ومن هنا اعتمد البحث موضوع الموازنة العامة والاختلال فيها تحديداً كمنطلق لتحليل تلك الاختلالات ومعرفة طبيعتها واتجاهاتها ، وكذلك تحديد أثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لاسيما المتغيرات التي تتأثر بشكل مباشر في الموازنة العامة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولتها لبيان أهمية الموازنة العامة في رسم السياسة الاقتصادية فهي تعاني من ارباك واضح في تركيبها وإعدادها وأهدافها المرسومة ومن ثم نجد أن معظم آثارها تكاد تُعدّ سلبية على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، ونجد أن هناك اختلالاً في بنية وتركيب الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي يتتبع مع اختلال الموازنة ، وهذا الأمر يتطلب دراسة وتحليل الاتجاهات الحقيقية في الموازنة العامة ومدى تأثيرها على اتجاهات وقيم متغيرات الاقتصاد الكلي لتحديد آثار الاختلال في الموازنة العامة على تلك المتغيرات.

أهداف البحث

1. دراسة وتحليل الجوانب النظرية لاختلال الموازنة الحكومية.
2. التحقق من وجود علاقة بين اختلال الموازنة والناتج المحلي الإجمالي.
3. التحقق من وجود علاقة بين اختلال الموازنة والميزان التجاري.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في اختلال بنية الأنشطة الاقتصادية وتركيبها في العراق ؛ نتيجة اختلال الموازنة العامة لمدة طويلة ؛ بسبب الإرباك الواضح في تركيبها وإعدادها وتحديد الأهداف المرسومة في ظل غياب منهج تنموي متناسق وواضح عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة مما أثر ذلك سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

فرضية البحث :-

توافقاً مع مشكلة البحث اعتمدت فرضية البحث على العامل الآتي:-
 ((يمكن تحديد اتجاه أثر الاختلالات بالموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال تحليل منهجية التكامل المشترك وتحديد المدى يمكن أن تؤثر تلك الاختلالات على الاقتصاد العراقي)).

المبحث الأول**مفهوم الموازنة العامة والاختلال فيها**

وتُعدّ الموازنة العامة أداة مالية مهمة ، إذ أنها توضح المركز المالي للدولة، فضلاً عن استخدامها كوسيلة للتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، والموازنة بالمفهوم العلمي يتعدى كونها بيانات مالية أو مجرد أرقاماً، بل أصبح لها مضمونٌ أوسع من ذلك ، إذ إنها تعكس مضمون السياسة المالية وتوجهاتها الاقتصادية وقواعدها الضريبية، وتُعدّ الأداة الرئيسية التي تسهل للدولة من خلالها مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة ونشأتها

الموازنة على صيغة مفاعله من الفعل الثلاثي وزن، نقول وازنت بين الشيئين موازنة، أي بمعنى عادله وحاذاه، وأطلق لفظ الموازنة لدلالة على المعادلة والمساواة بين الإيرادات والنفقات⁽¹⁾.
 واختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم الموازنة ، فمنهم من عرفها (بأنها خطة مرسومة للسياسة الانفاقية للدولة ، ولذلك فإن لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة على مستوى الدولة واقتصادها القومي)⁽²⁾، في حين عرّف القانون الفرنسي الموازنة العامة (بأنها القانون المالي للإيرادات والنفقات العامة وحجمها ، أخذاً بالحسبان الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يقيمه)

وعرفها القانون الأمريكي (بأنها صك تقدر فيه النفقات للسنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقويم واقتراحات الجباية المعروضة فيها)⁽³⁾، وعرفها قانون أصول المحاسبات العراقية (بأنها الجداول المتضمنة تخمين الإيرادات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)⁽⁴⁾ ومهما تعددت وتوعدت مفاهيم الموازنة العامة ، فهي لا تخرج عن كونها وثيقة رسمية يتم فيها عرض لمصروفات والإيرادات المخططة للبرامج الحكومية المستقبلية خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة.

ولم تكن الموازنة موجودة في المجتمعات القبلية والعشائرية ؛بسبب محدودية النفقات والإيرادات ، وسهولة توزيعها حسب الأولويات دون الحاجة إلى موازنة عامة لتبويب وتنظيم الإيرادات والنفقات. وما أن انتظمت المجتمعات البدائية في شكل دولة فرضت الضرائب، ثم ازدادت حتى أصبح المجتمع يفكر في كيفية التخلص منها بوصفها تمثل عبئاً على المجتمع، وكان أول من عرف الموازنة العامة واستعملها هم المصريون في تقديراتهم للنفقات ، ومنها أيضاً ما قام به سيدنا يوسف (عليه السلام) من تقدير احتياجات الدولة من القمح لمدة أربعة عشر عاماً متوالية وتنظيم استهلاكها وتخزينها للتغلب على المجاعة في ذلك الوقت ، وفي عهد الرسول (صلى الله

(1) سعد بن حمدان اللحاني ، (الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي) ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، المملكة العربية السعودية ، 1997، ص25.

(2) د. محمود حسين الوادي ، د. زكريا احمد عزام ، (مبادئ المالية العامة) ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع وطباعة ، الأردن ، 2007، ص158.

(3) د. محمود الخالدي ، (اقتصادنا مفاهيم إسلامية مستتبيرة) ، ط1 ، عالم الكتب للطباعة ، الأردن ، 2000، ص138.

(4) د.حسن عبد الكريم سلوم ، د. محمد خالد المهاني ، (الموازنة العامة بين الإعداد والتنفيذ) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد الرابع والستون ، 2007، ص95.

عليه وآله وسلم) وُجِدَ حصر وتسجيل للإيرادات والنفقات ، وكان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يسجل كل ما يرد إليه من إيرادات الصدقات وأخماس الغنائم ، ومن ثمّ بالتالي لا يمكن القول بأن الموازنة وجدت بكامل عناصرها الفنية في عهد الرسول ، ولا يمكن القول بخلوه بعهد بالكمال من تسجيل للإيرادات والنفقات . بل وعمل تقدير لها ، هذا يعني أن فكرة الموازنة بمفهومها الحديث لم تظهر أبان الدولة الإسلامية على الرغم أن مقومتها ومبادئها كانت موجودة⁽¹⁾ . وتعدّ انكساراً من أوائل الدول التي وضعت الموازنة بمفهومها الحديث ، أمّا في العراق بدأ العمل بصياغة الموازنة العامة عام 1921 مع نشوء الحكم الوطني وانتقال الإدارة إلى مسؤولية السلطات الوطنية.

ثانياً: الاختلال في الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2011)

عند ملاحظة واقع الاقتصاد العراقي يتضح لنا أن هذا الاقتصاد تعرض إلى أزمات عديدة لم يكن من القوة مواجهة تلك الأزمات على الرغم من كل الإمكانيات الاقتصادية التي لم يتم استثمارها بشكل صحيح ، وقد شهد العراق ثلاث حروب تصاعدت خلالها نسبة الإنفاق العسكري نسبة إلى الإنفاق الجاري مما جعل الموازنة العامة تعاني من تحديات كبيرة وضغوطات عميقة وتتكون الموازنة العامة في العراق من الإيرادات العامة والنفقات العامة ، وربما تنظم هذه الموازنة بعجز أو فائض حسب الأهداف التي ترنو إليها الحكومة الفدرالية والواقع الاقتصادي فيها، ولغرض التعرف على حالة الموازنة العامة للحكومة الفدرالية ومدى علاقة النفقات بالإيرادات نستعين بالجدول رقم (1).

الجدول (1)

الموازنة العامة في العراق (أسعار ثابتة 1988=100) (مليون دينار) (نسب مئوية)

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	النمو السنوي للنفقات العامة %	النمو السنوي للإيرادات العامة %	الفائض او العجز السنوي	الفائض والعجز المتراكم	الاختلال إلى النفقات العامة %	نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات %
1980	16223.06	28711			12488	12488	76	176
1981	20892.90	14923.8	28	(48)	(5969.0)	6518.94	(28)	71
1982	24236.46	12486.9	16	(16)	(11749.5)	(5230.56)	(48)	51
1983	18443.8	9155.12	(23)	(26)	(9288.74)	(14519.3)	(50)	49
1984	15109.64	9538.1	(18)	(99)	(5571.54)	(20090.84)	(36)	63
1985	14613.23	10475.8	(3)	9	(4137.47)	(24228.31)	(28)	71
1986	12595.60	8675.1	(13)	(99)	(3920.51)	(28148.82)	(31)	68
1987	14242.7	10568.7	13	21	(3673.39)	(31822.21)	(25)	74
1988	13694.6	8268.4	(3)	(21)	(5426.2)	(37248.41)	(39)	60
1989	13624.47	8355.6	(0.51)	1	(5268.88)	(42517.29)	(38)	61
1990	8933.95	5257.65	(34)	(37)	(3676.31)	(46193.6)	(41)	58
1991	3942.16	917.33	(55)	(82)	(3024.83)	(49212.43)	(76)	23
1992	3807.5	594.59	(3)	(35)	(3212.91)	(52431.34)	(84)	15
1993	2500.65	344.57	(34)	(42)	(2156.08)	(54527.42)	(86)	13
1994	1376.70	165.95	(44)	(51)	(1210.75)	(55798.17)	(87)	12
1995	1095.10	153.29	(20)	(7)	(941.81)	(56739.99)	(86)	13

(1) د. خليف عيسى، (هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي)، ط 1، دار النفائس، 2010، ص 61-62.

31	(68)	(57402.64)	(662.65)	96	(11)	301.61	964.26	1996
62	(37)	(57736.07)	(333.43)	87	(6)	565.39	898.82	1997
52	(47)	(58290.94)	(554.87)	12	31	624.50	1179.37	1998
60	(39)	(58782.17)	(491.23)	20	6	766.46	1257.69	1999
65	(34)	(59390.11)	(607.94)	50	39	1150.45	1758.39	2000
47	(52)	(60612.31)	(1222.2)	(2)	33	1124.87	2347.06	2001
52	(47)	(61939.47)	(1327.16)	28	17	1441.18	2768.34	2002
								2003
55	(44)	(96467.08)	(7527.61)			9439.88	16967.49	2004
71	(28)	(73183.97)	(3716.89)	(2)	(23)	9185.65	12902.54	2005
61	(83)	(78981.61)	(5797.64)	(2)	17	9396.54	15194.18	2006
68	(31)	(82985.96)	(4004.35)	(8)	(16)	8637.57	12641.91	2007
84	(15)	(84386.34)	(1400.38)	(9)	(27)	7824.89	9225.27	2008
72	(27)	(87360.33)	(2973.99)	2	18	7992.25	10966.24	2009
72	(27)	(90906.01)	(3545.68)	19	19	9549.44	13095.12	2010
83	(16)	(93354.02)	(2448.01)	31	14	12597.22	15045.23	2011
110	(26)		(4199.41)			(28.63)	(3.41)	-1980 1990
41	(61)		(1618.51)			6.16	(3.91)	-1991 2002
62	(25)		(3490.59)			2.81	0.22	-2003 2011

المصدر: وزارة المالية- دائرة الموازنة

• الرقم بين قوسين إشارة سالبة

من الجدول نلاحظ:

1. بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات خلال المدة الأولى (1980-1990) من الدراسة (-28.63) مقابل (-3.41%) للنفقات العامة، وللمدة الثانية (1991-2002) كان (6.16%) للإيرادات العامة و (-3.91%) للنفقات العامة، وللمدة الثالثة (2003-2011) بلغ (2.81%) للإيرادات و (0.22%) للنفقات على التوالي.
2. عانت الموازنة طيلة مدة الدراسة من العجز المستمر بسبب النهج التوسعي للسياسة الانفاقية في الاقتصاد العراقي، وتذبذب نمو الإيرادات العامة، بين الزيادة والانخفاض، وعدم مواكبتها لنمو الحاصل في الإنفاق العام،، وهذا بالتأكيد يعود إلى ظروف الحرب والعقوبات الدولية وتوقف الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق العسكري، ولم يظهر الفائض إلا في موازنة 1980 إذ بلغ فائض الموازنة (12487.94) مليون دينار ثم تحول إلى عجز عام 1981 إذ بلغ (5969) مليون دينار، واستمر بالزيادة حتى وصل إلى (3676.31) عام 1990 ليبلغ (1327.16) عام 2002، وبعد عام 2003 عانت الموازنة من العجز التقديري الذي غالباً ما يؤول إلى فائض أي تصبح الميزانية العراقية فائضاً ويعود ذلك إلى عدم دقة تقديرات

الموازنة العامة بضمنها الإنفاق والإيراد العامين والتضخيم في تقدير النفقات فضلاً عن فشل المحافظات والأقاليم من الاستفادة من التخصيصات نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، فعادة ما يتم إرجاع قسم كبير من تخصيصات الوزارات والهيئات إلى الخزينة، والتي من المفترض أن يكون قد تم وضع عدة دراسات تفصيلية حول قدرة هذه الوزارات على تنفيذ المشاريع أي التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

3. فضلاً عن ذلك ابتدأت الموازنة عام (1980) بفائض متراكم مقداره (12488) مليون دينار، ثم بدأ بالتناقص سنة 1981 إذ بلغ (6518.94) مليون حتى تحول إلى عجز متراكم بلغ (46193.6) مليون دينار سنة 1990، واستمر بالزيادة حتى بلغ (61939.47) سنة 2002 ولغاية 2011 بلغ العجز المتراكم (93354.02) مليون دينار وهي مبالغ كبيرة جداً.

الجدول (2)
الميزانية الفعلية للعراق (مليون دينار)

السنة	الإيرادات	النفقات	فائض وعجز الميزانية
2003	15985527	4901961	11083566
2004	32988850	31521427	1467423
2005	40435740	30831142	9604598
2006	49055545	37494459	1151086

المصدر: وزارة المالية، الأموال العامة، تنفيذ الموازنة العامة، الحسابات الختامية.

4. بلغت نسبة الفائض إلى النفقات العامة (76%) عام 1980 أي تجاوزت الإيرادات النفقات العامة، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (-28%) عام 1981. واستمرت نسبة العجز إلى النفقات بالزيادة لتصل (-41%) عام 1990 و (-47%) عام 2002 و (-16%) عام 2011. أن نسبة العجز إلى النفقات تعكس مقدار الحاجة إلى تخفيض النفقات العامة من أجل التوصل إلى توازن الموازنة، كما أنها تعكس مقدار ما تحتاجه السلطات من موارد إضافية لسد العجز، فمثلاً بلغت هذه النسبة (16%) عام 2011 وهذا يعني أن التوصل إلى توازنه الموازنة العامة يستدعي ويتطلب خفض النفقات العامة بنفس النسبة.
5. أما مؤشر الإيرادات العامة إلى النفقات العامة فيُعدّ من المؤشرات المهمة التي توضح الدور التمويلي للإيرادات العامة في تغطية النفقات فقد شهد عام 1980 نسب تغطية جيدة بلغت النسبة (176) بمعنى أن الإيرادات تغطي أكثر من 100% (هي السنة التي شهدت فائضاً)، أما سنة 1981 فقد غطت الإيرادات العامة (71%) ثم انخفضت إلى (58%) سنة 1990 لتصل إلى (52%) سنة 2002 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (83%) سنة 2011.

المبحث الثاني

تأثير الاختلال في الموازنة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً: تأثير اختلال الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي في البلاد ويشمل جميع القطاعات الاقتصادية فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات

البضائع والخدمات المنتجة محلياً من الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية، وهو خير مؤشر للأداء الاقتصادي في البلاد⁽¹⁾.

وإن العلاقة بين الموازنة والناتج يمكن توضيحها من خلال مؤشر الموازنة إلى الناتج، وهذا المؤشر يشكل محدداً لحجم التأثير الذي يتركه عجز وفائض الموازنة على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية فالعجز في الموازنة تنتج عنها تأثيرات أكبر والعكس بالعكس، وإن سياسة تخفيض العجز المالي بنسبة معينة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى إتاحة قدر أكبر من المدخرات العامة والخاصة في سوق الاقتراض، وتتبع هذه الزيادة في الادخار المحلي وتشكل ضغطاً على سعر الفائدة الحقيقي باتجاه الهبوط ومن ثم هبوط سعر صرف العملة، مما يحسن من قدرة الحكومة على المنافسة في الخارج ومن ثم يؤدي إلى زيادة الصادرات نسبة للاستيرادات؛ ونتيجة لذلك يتحسن الميزان التجاري فضلاً عن ذلك فإن انخفاض عجز الموازنة يعمل على تضيق الموارد المحلية وإلى تحفيز الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وحسين ميزان المدفوعات⁽²⁾، والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول (3)
علاقة الموازنة بالناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) (نسب مئوية)

السنوات	عجز وفائض الموازنة	الناتج المحلي	الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي
1980	12488	15770.7	79.18
1981	(5969.0)	11346.9	(52.60)
1982	(11749.5)	12714.7	(92.40)
1983	(9288.74)	17000.6	(54.63)
1984	(5571.54)	16748.1	(33.26)
1985	(4137.47)	16991.6	(24.35)
1986	(3920.51)	17781.3	(22.04)
1987	(3673.39)	19435.9	(18.90)
1988	(5426.2)	19432.2	(27.92)
1989	(5268.88)	18826.2	(27.98)
1990	(3676.31)	29711.1	(12.37)
1991	(3024.83)	10682.0	(28.31)
1992	(3212.91)	14163.5	(22.68)
1993	(2156.08)	18453.6	(11.68)
1994	(1210.75)	19164.9	(6.3)
1995	(941.81)	19571.2	(4.81)
1996	(662.65)	21728.1	(3)
1997	(333.43)	26342.7	(1.26)
1998	(554.87)	35525.0	(1.56)
1999	(491.23)	41771.1	(1.17)
2000	(607.94)	42358.6	(1.43)
2001	(1222.2)	43335.1	(2.82)
2002	(1327.16)	40344.9	(3.28)

(1) د. محمد علي زيني، (الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، ط4، دار الملاك، بغداد، 2009، ص26-40.

(2) صباح صابر محمد خوشناو، (الموازنة العامة في العراق - دراسة تحليلية مع إشارة إلى إقليم كردستان العراق)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2012، ص62.

2003	-	-	-
2004	(7527.61)	41607.8	(18.09)
2005	(3716.89)	43438.8	(8.55)
2006	(5797.64)	47851.4	(12.11)
2007	(4004.35)	48510.6	(8.25)
2008	(1400.38)	51716.6	(2.70)
2009	(2973.99)	54720.8	(5.43)
2010	(3545.68)	58495.9	(6.06)
2011	(2448.01)	62896.9	(3.89)
1990-1980			(26.11)
2002-1991			(7.35)
2011-2003			(7.23)

المصدر: جدول تم اعداده بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة الحسابات القومية لسنوات متعددة.

من الجدول نلاحظ أن متوسط عجز وفائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1980-1990) بلغ (26.11%)، وهي نسبة كبيرة تشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت متوسط المدة إلى (7.35%) للمدة (1991-2002) في حين بلغت (7.23%) للمدة (2003-2011).

ولو تم فحص نسبة العجز إلى إجمالي ناتج المحلي لمعرفة فيما لو كانت ضمن الحدود المسموح بها وفق اتفاقية (ماستريخت) يوضح تجاوز نسبة العجز إلى الناتج عن (3%) مما يعني أن العجز هيكلياً ومستمر لسنوات عدة، وله الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد العراقي لاسيما في زيادة الطلب الفعال وما يولده من ضغوط تضخمية تنعكس على المستوى العام للأسعار وزيادة الطلب يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستيرادات مما يؤدي إلى حدوث عجز خارجي مستدام⁽¹⁾، وبما أن الهدف الأساس هو السيطرة على حجم العجز في الموازنة من حيث نسبته إلى الناتج؛ لأن زيادة العجز إلى الناتج يعني وجود خلل في السياسة المالية بجانبها السياسية الإنفاقية والإيرادية، ومن الممكن أن يؤثر عجز الموازنة إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي في حالة وجود طاقة إنتاجية عاطلة. وفي الاقتصاد العراقي على الرغم من وجود طاقة إنتاجية عاطلة، لكنه يعاني من اختلال إنتاجي الناتج عن عدم التناسب بين القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهم مصادر العرض مما انعكس ذلك في اختلال القدرات الإنتاجية المتولدة في الاقتصاد

ثانياً: تأثير اختلال الموازنة على الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات ويُعد أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات⁽²⁾، وإن العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري تظهر التأثير المتبادل مابين السياسة المالية والسياسة التجارية بمعنى أي تغير في محصلة أحدهما قد يؤثر على الآخر بنفس الاتجاه.

وتتسم الاقتصاديات النفطية بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، فعجز الموازنة لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، ولكنه ينتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة عجز الموازنة وإلى ارتفاع الدخل عبر آلية المضاعف مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات وبارتفاع الواردات يزداد عجز

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2005، ص18.

(2) محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص181

الحساب الجاري، أمّا بالنسبة للإيرادات فتشكل العائدات النفطية عمودها الفقري ولا تحدد العائدات النفطية بعوامل اقتصادية داخلية، ولكنها نتيجة قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمية، ومن ثَمَّ فإن عائدات النفط ومن ثم إيرادات الحكومة تُعد متغيراً خارجياً لا يمكن التحكم به⁽¹⁾، إنَّ السمة الغالبة للاقتصاد العراقي هو اعتماده وبشكل كبير على القطاع النفطي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وكذلك اعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وإن عملية استحصال العملة تتأثر من خلال مصدر واحد هو تصدير النفط الخام. وفي بداية الثمانينات بدأ الميزان التجاري العراقي في حالة عجز بعد أن كان في عقد السبعينات في حالة فائض، إذ تُشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من الصادرات العراقية تصل إلى (90%)؛ لهذا فإن الصادرات النفطية تؤثر وبشكل كبير على وضع الميزان التجاري، وفي مرحلة التسعينات شهد الميزان التجاري عجزاً كبيراً.

يمكن القول إن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها العراق في الثمانينات إلى منتصف التسعينات (1980-1995) كانت لها انعكاسات ضارة على وضع الميزان التجاري، فلا شك في أن الزيادات المتسارعة للنفقات العامة عبر تلك المدة قد شكلت مصدراً لتعميق الفجوة بين الاستيعاب المحلي والنواتج المحلي، الأمر الذي أثر سلباً في الحساب الجاري، ومن ثمَّ في ميزان المدفوعات ويوضح الجدول (4) الميزان التجاري في العراق.

الجدول (4)
الميزان التجاري في العراق للمدة (1980-2011) (مليون دينار) (نسب مئوية)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الاستيرادات	الميزان التجاري/GDP
1980	24921	11538.4	13382.6	215.9	84.8
1981	10831	15866.1	(3035.1)	68.2	(26)
1982	9897.1	21463.4	(11566.3)	46.1	(90.9)
1983	9297.5	10601.9	(1304.4)	87.6	(7.6)
1984	11501.1	10803.3	697.8	106.4	4.1
1985	11788.3	11327	461.3	104.07	2.7
1986	7396.3	9844	(2447.7)	57.1	(13.7)
1987	12812.9	11387.5	1425.4	112.5	7.3
1988	12387.6	10193.7	2193.9	121.5	11.2
1989	15017.1	11785.4	3231.7	127.4	17.1
1990	13716.1	9909	3801.1	132.3	12.7
1991	1730.4	3034.2	(1303.8)	57.02	(12.2)
1992	2108	4254	(2146)	40.1	(15.1)
1993	1794.4	3418.3	(1623.9)	52.4	(8.7)
1994	1720.4	2081.9	(961.5)	64.1	(5.0)
1995	1963	2891.3	(928.4)	67.8	(4.7)
1996	2764.9	2943.1	(178.2)	93.9	(0.82)

(¹) ممدوح الخطيب الكسواني، (العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية)، دراسات اقتصادية، المجلد 3، العدد 6، السنة 2009، ص 16.

10.2	173.3	2702.5	3682.7	6385.2	1997
6.8	148.9	2441.6	4986.2	7427.8	1998
95	143.6	39699.7	9097.4	13067	1999
18.2	170.2	7734.1	11008.6	18742.6	2000
12.4	196.1	5403.1	5621.9	11025	2001
7.8	153.4	3180.5	5949.5	9130	2002
-	167.9	3307.4	4868.7	8176.2	2003
(121.9)	83.6	(5074.3)	30952.2	25877.9	2004
12.4	118.4	5428.2	29383.2	34811.4	2005
36.2	163.1	17366.3	27481.3	44847.6	2006
59.5	238.1	29096	21060.7	50156.7	2007
78	211.2	40366.5	36295.9	76662.4	2008
8.9	111.7	4871.1	41459.6	46330.7	2009
15.6	117.8	9182.5	51380.9	60563.4	2010
59.2	166.6	37296.8	55929.4	93226.2	2011
0.15					-1980 1990
8.6					-1991 2002
16.4					-2003 2011

المصدر:

1. البنك المركزي العراقي، إحصاءات ميزان المدفوعات، عدد خاص، 2004.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1993، ص 435.

ويلاحظ من الجدول (4) إن حجم الصادرات في عام 1980 بلغ (2492) مليون دينار في حين كانت الاستيرادات (11538.4) مليون مسجلاً بذلك فائضاً بلغ (13382.6) مليون دينار، في حين كانت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (215.9%) . وبعد عام 1980 تدهور وضع الميزان التجاري بسبب قيام حرب الخليج الأولى من جهة وتدهور أسعار النفط من جهة أخرى، وانخفاض صادرات العراق النفطية بسبب ظروف الحرب فبدأ العجز يظهر تدريجياً حتى بلغ عام 1983 (1304.5) مليون، وكانت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (87.6%). ثم شهدت صادرات العراق النفطية تحسناً اثر على وضع الميزان التجاري عام 1990 إذ بلغت صادرات العراق (13761.1) مليون دينار بينما الاستيرادات بلغت (9909) مليون دينار، إذ كان هناك فائض قدره (3801.1) مليون دينار. وبلغت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (132%) وبدأ العجز يظهر من جديد على الميزان التجاري عام 1995 نتيجة فرض الحصار الاقتصادي وانخفاض الصادرات النفطية، إذ بلغت الصادرات العراقية (1963) مليون دينار والاستيرادات (2891.3) مليون دينار. وبعجز قدره (928.40) مليون دينار وكانت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (67.8%) . وفي عام 2002 حقق الميزان التجاري فائضاً قدره (3180.5) مليون دينار، في حين بلغت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (153.9%) وحقق الميزان التجاري فائضاً بعد عام 2004 واستمر لغاية 2011 اذ بلغ الفائض (37296.8) مليون

دينار، وكانت نسبة الصادرات إلى الاستيرادات (166.6%)، ويعود سبب هذا الفائض إلى زيادة صادرات العراق النفطية على حساب بقية الصادرات السلعية.

المبحث الثالث

التحليل القياسي لعلاقة الاختلال في الموازنة العامة مع التغيرات في كل من الناتج

المحلي والميزان التجاري

أولاً: الافتراضات النظرية:

من خلال التعرف على حجم الاختلال في كل من الموازنة العامة والذي اتصف بكونه عجزاً مستديماً، والعجز في الميزان التجاري الذي وجدناه متذبذباً في المبحث السابق، ولغرض استكمال البحث لأهدافه والتحقق من الفرضية يتوجب هنا تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وكل من الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي باستعمال منهجية التكامل المشترك وتحليل العلاقة السببية.

ونستند في هذا التحليل إلى فرضية العجز المزدوج (Twin deficits)، التي ترى أن تحركات (Movements) عجز الموازنة الحكومية (Government Budget Deficit) تسبق تغييرات مماثلة في عجز الميزان التجاري (Tread Balance Deficit). وهذا يعني ضمناً، أن التغيرات السابقة (الماضية) في عجز الموازنة من شأنها أن تقسر جزءاً كبيراً من تحركات عجز الميزان التجاري لاحقاً. وهذه الفرضية تتوافق في تركيب آلية تأثير عجز الموازنة على العجز في الميزان التجاري مع منهج ومفهوم كرانجر لتحليل السببية والذي سنعتمده في تفسير العلاقة والتحقق من تلك الفرضية.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى وجود عدة فروض للعلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري يمكن أن نوجزها بالآتي¹:

- 1- المنهج الكينزي الذي يدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه العجز التجاري، وهذا ما يسمى العجز المزدوج أو بتوامة العجزين (The Twin Deficit)، فعجز الميزان التجاري متغير داخلي، في حين عجز الموازنة متغير خارجي.
- 2- العلاقة غير المباشرة من خلال سعر الصرف وهي ترتبط بالمفهوم الكينزي أيضاً، إذ أشار الاقتصاديون المؤيدون للمقترح الكينزي، إلى أن عجز الموازنة هو السبب الرئيس في عجز الميزان التجاري، ووفقاً لنموذج (Mundell - Fleming, 1962) (Fleming, 1963) - Mundell) يعرض هذا النموذج من خلال سعر صرف، كيف يرتبط عجز الموازنة بالميزان التجاري. وإن التغيرات التي تطرأ على عجز الموازنة تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، ومستوى الدخل الحقيقي، الذي بدوره يؤدي إلى تغيير الميزان التجاري.

- 3- أما الاتجاه الآخر المؤيد للتكافؤ الريكاردوي (The Ricardian Equivalence) الذي يفترض عدم وجود علاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة (Barro, 1974) (1989). ويعلل ذلك بأنّ اتساع عجز الموازنة نتيجة لتقليص حجم الضرائب، ذو تأثير مؤقت لا بد أن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية.

¹ للمزيد انظر:- د نبيل مهدي الجنابي أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011) بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد 2011.

وانطلاقاً من هذه الفروض سيتم تحليل العلاقة السببية بين التغيرات في كل من الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي وكذلك الميزان التجاري .

ثانياً:- منهجية التحليل القياسي (التكامل المشترك) .

ابتداءً لابد من الإشارة الى أن الدراسات القياسية لتحليل العلاقات للمتغيرات الاقتصادية في المشكلات الموصوفة بأنها تتدرج ضمن الدراسات التجريبية . ما دمننا بصدد تحليل العلاقة لمتغيرات اقتصادية عن طريق إجراء تحليل الانحدار لبيانات تلك المتغيرات وهذه البيانات عبارة عن سلسلة زمنية تمتد لـ (32) مشاهدة وهي تمثل أجلاً طويلاً ، لا بدّ من توفر متطلبات مهمة وهي التأكد من استقرار بيانات السلسلة الزمنية لكل من هذه المتغيرات، ومن ثمّ معرفة درجة التكامل بينها وتحديد اتجاه السببية وهذه المتطلبات نجدها في منهجية التكامل المشترك إذ يتطلب اختبار السببية بين هذه المتغيرات المدروسة (التغيرات في كل من الناتج المحلي والاختلال في الموازنة العامة و الميزان التجاري) إجراء ثلاث خطوات وهي:

أ- اختبارات جذر الوحدة (Unit root).

تعرّف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية، وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن. واختبار سكون السلاسل الزمنية هناك مجموعة من الاختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة (Unit root) ، والذي يستعمل للتعرف على درجة استقرار المتغيرات ذلك أن طبيعة البيانات في السلاسل الزمنية تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (spurious regression) وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار لذلك نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، إذ يتم ذلك باستعمال اختبار جذر الوحدة والذي يرجع الفضل في تطويره إلى كل من¹ (Dickey and W. Fuller) وذلك باستعمال ما يسمى اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey Fuller Augmented) - الذي يعبر عن معادلة جذر الوحدة بالآتي :

$$\Delta Y_t = (P - 1) Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (2)$$

ويجري اختبار (ADF) عن طريق المعادلات الثلاثة الآتية:

- اختبار (ADF) بدون قاطع واتجاه

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (3)$$

- اختبار (ADF) بوجود قاطع

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + u_t \dots\dots\dots (4)$$

- اختبار (ADF) مع قاطع ومتجه زمني (T)

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 T + u_t \dots\dots\dots (5)$$

وسنطبق اختبار (Dickey - Fuller Augmented) ، أذ يعدّ من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة خاصة للسلاسل الزمنية ذات الأجل الطويل .

تأتي أهمية دراسة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لأسباب عديدة من أهمها :

- (1) إنّ استقرار السلاسل الزمنية إحصائياً يختلف عن استقرارها اقتصادياً .
- (2) إنّ الطبيعة غير المستقرة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر على نتائج الاختبارات القياسية بحيث يتراد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعاملات الانحدار لن يكون أقل ما يمكن.

¹ - Dickey, D. A. and Fuller, W. A. "Distribution of the Estimators for Autoregressiv Time Series with a Unit Root." Journal of the American Statistical Association, 74 (1979), 427-431.

أما درجة التكامل فهي تختبر ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات (0) $I \sim$ أو مستقرة في الاختلاف الأول (1) $I \sim$ أو في الاختلاف الثاني (2) $I \sim$ ، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار (DFA) على الاختلاف الأول: (6) $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \dots\dots\dots$

$$\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1} \dots\dots\dots (7)$$

والاختلاف الثاني: (7) $\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1} \dots\dots\dots$ فإذا كان الاختلاف الأول مستقراً والدالة غير مستقرة في المستويات يقال أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) $I \sim$ ، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية الاقتصادية غير مستقرة متكاملة من الدرجة الأولى .

ب- اختبارات التكامل المشترك Cointegration test

تفيد اختبارات التكامل المشترك في التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات ، بعد التأكد من استقرار السلسلة الزمنية، ووجود علاقة سببية بينها في الأجل القصير . والتكامل المشترك يعرف بأنه التزامن بين سلسلتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل التغيرات فيهما ترتبط بقيم ثابتة ، وهذه القيم الثابتة يمكن تقديرها باستعمال تحليل الانحدار بينهما. بمعنى أن وجود صفة التكامل المشترك بين المتغيرين يعنى أن العلاقة بين المتغيرات تكون متجهة صوب التوازن في الأجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود انحرافات في الأجل القصير¹

بعد التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تكون الخطوة التالية وهي تقديرات واختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ذات درجة التكامل المتماثلة (التي تحتوي نفس الجذر). ووفقاً لمنهج (Granger-Engels)² حول ما إذا كان يوجد هناك تكامل مشترك أم لا ، ففي حالة وجود عدد من السلاسل الزمنية $X_1, X_2, \dots, X_n$. متكاملة من درجة (d) أي أن $T \sim (d)$ ، وترتبط بينهما العلاقة الآتية:

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots\dots\dots \beta_n X_{nt} \dots\dots\dots (8)$$

وإذا كان التجمع الخطي (linear combination) لهذه المتغيرات:

$$U_t = X_1 - \beta_0 - \beta_1 X_2 - \beta_2 X_3 - \dots\dots\dots \beta_n X_n \dots\dots\dots (9)$$

متكاملة من درجه أقل مثلاً من درجة (b) أي أن $T \sim (b)$ إذ أن $(d - b > 0)$ وبناءً على ذلك يمكن القول بأن هذه السلاسل الزمنية متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها.

ج - تحليل واختبار السببية باستخدام منهجية كرانجر . (Granger Causality test)

يكون تحليل الانحدار قائماً على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية . وإن مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير)³.

وكان قد عرض كرانجر عام 1969⁴ تعريفاً للسببية ينص على أنه إذا كانت التغيرات في قيم المتغير (Xt) تسبب التغيرات في قيم المتغير (Yt) ، فيمكن القيم بالتنبؤ بالقيم الحالية بدقة أكبر باستعمال القيم السابقة للمتغير (Xt) . من هنا فالتغيرات في (Xt) يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في (Yt) ، وهنا يمكننا القول أن (Xt) تسبب في (Yt) وكذلك فإن إضافة قيم (Xt)

¹ - عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي : بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية . الاسكندرية 2005 . ص 187.

² - Engle, R.F. and Granger, C.W.J. (1987). "Cointegration and Error Correction, Representation, Estimation and Testing " Econometrica , vol 55, PP251-276.

³ - Granger, C. W. "Some Recent Development in a Concept of Causality." Journal of Econometrics, 39 (1988), PP, 199-211.

⁴ - Granger, C.W.J. (1969). "Investigating Causal Relations by Econometrics Models and Cross Spectral Models." Econometrica, Vol. 37, PP 424-438.

الحالية والسابقة كمتغير توضيحي (تفسيري) إلى نموذج انحدار يتضمن القيم السابقة لـ (Yt) في نموذج الانحدار يزيد من القوة التفسيرية لهذا النموذج¹.

لا بد من الإشارة إلى أن اختبار العلاقة السببية غالباً ما يعمل على العلاقات قصيرة الأجل، في حين تعمل اختبارات التكامل المشترك على بيان العلاقة في الأجل الطويل. وللقيام باختبارات السببية لا بدّ من التأكد أولاً من استقرار السلاسل وتكاملها عند نفس الرتبة؛ لأن مجرد وجود تكامل بين سلسلتين يعني وجود علاقة سببية على الأقل باتجاه واحد بينهم². إذ يدل (Granger) على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، فعند القيام باختبار العلاقة السببية بين متغيران محل الدراسة نقوم أولاً بفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية المتغيران ثم اختبار فرضية التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ وأخيراً اختبار العلاقة السببية وهناك عدة اختبارات للسببية منها ما يتوافق مع منهجية التكامل المشترك وهي اختبارات المعنوية الإحصائية لمعاملات انحدار نموذج تصحيح الخطأ.

إذ إن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات موضع الدراسة يتطلب تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير.

وقد وضح (إنجل وكرانجر، Engle-Granger)، (كرانجر، Granger)³ كيف يمكن إدخال طريقة "كرانجر" التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM). فإذا كانت المتغيرات في نموذج Vector Autoregression (VAR) متكاملة تكاملاً مشتركاً، فإنه يمكن استعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) المشتق من نموذج VAR من أجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات المدروسة. فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الأجلين القصير والطويل، فيمكن استخدام F للمتغيرات التفسيرية (explanatory variables) في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من خلال اختبار t للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ.

ثالثاً: نتائج التحليل القياسي

من خلال منهج التحليل القياسي الذي أشرنا له سابقاً فقد تم اختبار المتغيرات الآتية :-

التغيرات الناتج المحلي الإجمالي ΔGDP

والتغيرات في عجز الموازنة العامة ΔGB

والتغيرات في عجز الميزان التجاري ΔTB

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات

تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع⁽⁴⁾ (Dickey – Fuller Augmented) وكانت النتائج وفق الجدول الآتي :

¹ -Gujarati,Damodar."Basic Econometrics".3rd ed .McGraw-Hill.1995. P321.

² -Johansen,S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors". Journal of Economic Dynamic and Control Vol 12, PP231-254.

³ -Granger, C. W. "Some Recent Development in a Concept of Causality." Journal of Econometrics, 39 (1988), 199-211.

⁽⁴⁾ يتم استعمال البرنامج الاحصائي الجاهز Gretl في اجراء الاختبارات جميعها لجذر الوحدة واختبارات التكامل والسببية .

الجدول رقم (5) نتائج اختبار DFA

المتغير	الاختبار بالمستوى قيمة			الاختبار بالفرق الأول		
	بدوق قاطع واتجاه	مع قاطع	مع قاطع واتجاه	بدوق قاطع واتجاه	مع قاطع	مع قاطع واتجاه
ΔGDP	2.228	0.411	--1.677	-3.601**	-4.483***	-4.641***
ΔGB	-1.565	-1.846	-1.699	-4.791***	-4.950***	-5.446***
ΔTB	-1.454	-1.981	-3.779***	-6.507***	-6.516***	-6.502***

القيم الحرجة

-2.89 عند مستوى معنوية 10%

-3.19 عند مستوى معنوية 5%**

-3.77 عند مستوى معنوية 1%***

ظهرت السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث مستقرة عند الفرق الأول، إذ كانت القيم المطلقة لها لقيم (P- value) أكبر من القيم الحرجة (Critical values) عند مستوى معنوية 1%. وكان فقط الميزان التجاري مستقرًا في المستوى عند مستوى معنوية 5% مع وجود قاطع واتجاه زمني. بمعنى أن السلاسل الزمنية يمكن أن تكون متكاملة في الفرق الأول؛ لأنها عند هذا الفرق تكون خالية من جذر الوحدة.

2. اختبار التكامل المشترك

عند استعمال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باعتماد منهجية (جوهانسن Johansen) و (جوهانسن - جوسليوس Johansen and Juselius) ⁽¹⁾ المستعملة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تُعدّ أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - قرينجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

تعد منهجية "جوهانسن" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استعمال اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}). ويعرف اختبار الأثر بـ:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (10)$$

إذ يتم اختبار فرضية عدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ (إذ $r = 0, 1, 2$). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ:

⁽¹⁾ Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money." Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol 52 (1990), PP169-210

$$\lambda_{\max} = -T \log (1 - \hat{\lambda}_i) \dots \dots \dots (11)$$

إذ يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك (r=0) مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك (r= + 1). ويوضح الجدول رقم (6) نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace})، واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في الاختلال في الموازنة العامة.

الجدول رقم (6)
اختبار التكامل المشترك بين (ΔGDP) و (ΔGB)

النتيجة	P-value	$\lambda_{\max}$	P-value	λ_{trace}	(95%) CV for maximum eigenvalues	فرض العدم
قبول فرض العدم	0.1337	11.458	0.1869	11.467	0.309	R = 0
رفض فرض العدم	0.9247	0.008936	0.9247	0.008936	0.00028	R = 1

يوضح الجدول (6) أن اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم، المميزة العظمى (maximum eigenvalues test)، واختبار الأثر (trace test) بين الناتج المحلي الإجمالي واختلال الموازنة العامة أنه لا يمكن رفض فرض العدم (r = 0) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (10%)، ولا يمكن قبول فرض العدم (r=1) عند مستوى معنوية (10%)؛ ولذا لا توجد معادلة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرين في الأجل الطويل.

الجدول رقم (7) اختبار التكامل المشترك بين (ΔTB) و (ΔGB)

النتيجة	P-value	$\lambda_{\max}$	P-value	λ_{trace}	(95%) CV for maximum eigenvalues	فرض العدم
رفض فرض العدم	0.0795	12.925	0.029	16.884	0.34093	R = 0
قبول فرض العدم	0.0466	3.959**	0.0466	3.959**	0.1199	R = 1

أما اختبار التكامل المشترك المبني على اختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues test) واختبار الأثر (trace test) بين التغيرات في الميزان التجاري واختلال الموازنة العامة أظهر في الجدول رقم (7) أنه لا يمكن قبول فرض العدم (r = 0) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%)، ولا يمكن رفض فرض العدم (r=1) عند مستوى معنوية (5%)؛ ولذا توجد معادلة تكامل مشترك واحدة بين الميزان التجاري كمتغير تابع وبين الموازنة العامة كمتغير تفسيري.

3. اختبار السببية.

إنّ التحقق من تكامل المتغيرين باستعمال منهجية جوهانسن مرتبط بنتائج نموذج اتجاه الانحدار الذاتي (VAR)، والذي يوضح فيما إذا كانت المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً أم لا من خلال معرفة قيم معاملات الانحدار واختبار تلك المعاملات بين المتغير التابع والمتغير التفسيري، وبما أن اتجاهات تصحيح الخطأ (VECM) مشتق من نموذج Vector Autoregression (VAR) فإنه يستعمل في تحديد اتجاه السببية وكذلك في تحديد سرعة التكيف للاختلال في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل. ونقصد بسرعة التكيف هو مستوى الفرق (التخلف الزمني) الذي يحدث عنده التكيف.

أ. اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي والموازنة العامة.

يتم الاختبار من خلال نتائج تقدير نموذج Vector Autoregression (VAR) للنموذج الذي يربط التغيرات في الناتج المحلي كمتغير تابع والموازنة العامة كمتغير تفسيري مع قيمها بالفروق الزمنية وفق الصيغة الآتية:-

$$\Delta GDP_t = f(\Delta GDP_{t-j} + \Delta GB_t)$$

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار Vector Autoregression VAR بين GB ، GDP

<i>p-value</i>	<i>t-ratio</i>	<i>Std. Error</i>	<i>Coefficient</i>	GDP= Dependent variable
0.28930	1.0801	2736.42	2955.71	Const
0.00001	15.1474***	0.0653208	0.98944	GDP_{t-1}
0.36117	-0.9283	0.310062	-0.287842	GB_t

***= تشير إلى مستوى معنوية 1% و ** إلى مستوى 5% و * إلى مستوى 10%

ومن النتائج التي يوضحها الجدول رقم (8) نجد انعدام علاقة التكامل المشترك بينهما ولا توجد بأي اتجاه علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الاختلال في الموازنة العامة في الأجل الطويل، وذلك لعدم معنوية اختبار (t) وحتى في الأجل القصير لا توجد علاقة سببية حسب احصائية (F)، إذ كانت $F(1, 28) = 0.86181 [0.3612]$ وهي غير معنوية. والسبب هنا أن الفروض التي تستند عليها علاقات الناتج بالموازنة تعتمد على نمط العلاقة غير المباشرة وضمن آلية تدخل فيها تأثيرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وكما هو معلوم أن الاقتصاد العراقي تنعدم فيه المرونة لهاتين المتغيرين ومن ثم لا يمكن تصور علاقة غير مباشرة بين الناتج والموازنة العامة باستبعاد تأثير معدلات الفائدة وأسعار الصرف. وعند أخذ العلاقة بافتراض أن الموازنة العامة هي متغير تابع والناتج المحلي متغير مستقل

$$\Delta GB_t = f(\Delta GDP_t + \Delta GB_{t-j})$$

وفق الصيغة الآتية: وهي انعدام علاقة التكامل المشترك وانعدام العلاقة السببية في الأجل الطويل وكما موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار Vector Autoregression (VAR) بين GB ، GDP

p-value	t-ratio	Std. Error	Coefficient	GB= Dependent variable
0.18973	1.3440	1078.5	1449.54	Const
0.80268	-0.2523	0.0257448	-0.00649432	GDP_t
0.00004	4.8657***	0.122204	0.594608	GB_{t-1}

ومن الجدولين السابقين نجد أن قيمة (t-ratio) معنوية فقط للعلاقة بين قيم المتغير الحالية وقيم ذات المتغير بالفرق الأول، وهذا يعني أن قيم الناتج المحلي الحالية فقط تتكامل مع قيم الناتج السابقة، وأن قيم الاختلال في الميزان التجاري الحالية ترتبط وتتكامل مع قيمه السابقة، لها ولا يوجد تكامل بين المتغيرين حتى بالفروق الزمنية.

ب. اختبار العلاقة السببية بين الميزان التجارية والموازنة العامة.

باتباع المنهجية السابقة نفسها من خلال أنموذج Vector Autoregression (VAR) لاختبار علاقة التكامل المشترك بين التغيرات في الميزان التجاري كمتغير تابع والتغيرات في الموازنة العامة

للعلاقة الموصوفة وفق الصيغة الآتية :- $\Delta TB_t = f(\Delta GB_t + \Delta TB_{t-j})$

الجدول رقم (10)

نتائج اختبار Vector Autoregression VAR بين (GB, TB)

p-value	t-ratio	Std. Error	Coefficient	TB=Dependent variable
0.43448	0.7929	3098.17	2456.68	Const
0.00236	3.3441	0.186391	0.623312	TB_{t-1}
0.00000	5.0782***	0.116381	0.591009	GB_{t-1}

علما أن قيمة *** (F=14.073) وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%

ومن نتائج الجدول يتضح أن هناك علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الميزان التجاري كمتغير تابع وبين الموازنة العامة كمتغير تفسيري، وأن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الموازنة العامة إلى الميزان التجاري، وفي الأجلين القصير تفسرها قيمة (F=14.073) وفي الأجل الطويل تفسرها قيمة (t=5.0782) وهما معنويان عند مستوى معنوية 1%.

ج. تحديد سرعة التكيف لأنموذج تصحيح الخطأ

كما قلنا أن أنموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model تقينا في تحديد السببية واتجاهها بين المتغيرات ومعرفة كيفية توجيه الاختلال في الأجل القصير الذي تتضمنه علاقات الانحدار المقدرة من بيانات السلاسل الزمنية، توجيه هذا الاختلال صوب التوازن في الأجل الطويل. لهذا سيتم بناء أنموذج (VECM) للتأكد من النتائج السابقة والمتعلقة بالتكامل المشترك والسببية بين الميزان التجاري والموازنة العامة وفق الصيغة الآتية:

$$TB_T = f(GB_t + GB_{t-1})$$

وعند إجراء الاختبار للأنموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (11)

الجدول (11) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الموازنة والميزان التجاري

p-value	t-ratio	Std. Error	Coefficient	TB=Dependent Variable
0.05455	2.0064*	3332.05	6685.57	Const
0.44540	0.7740	0.566305	0.438333	GB
0.00030	4.1311***	0.184863	0.76368	EC1

نجد أن قيمة (t=4.1311) وهي أكبر من القيمة الجدولية (-3.77) عند مستوى معنوية 1% مما يعني إمكانية تكيف الاختلال في الأجل القصير وتوجيهه صوب التوازن في علاقة الاختلال في الميزان التجاري كمتغير داخلي (تابع) مع الاختلال في الموازنة كمتغير خارجي (تفسيري). وتكون سرعة التكيف هي الإبطاء لمدة زمنية واحدة، كما تشير لها المعطمة (EC1)، والتي تعني تصحيح الخطأ 1 أي يتم عند الفرق الأول. وهذا ما يؤكد فرضية العجز المزدوج (Twin deficits)، التي تم اعتمادها في منهج التحليل القياسي للعلاقة بين عجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري.

كما يمكن اعتماد معادلة الانحدار الآتية لتكون ممثلة لحقيقة ارتباط المتغيرين وفق الصيغة الآتية :-

$$\Delta TB_t = 6685.57 + 0.438333 GB_t + 0.76368 GB_{t-1}$$

وهي معادلة انحدار تعبر عن علاقات مباشرة (حسب المفهوم الكينزي) غير زائفة بل مؤكدة بدرجة ثقة عالية 99% لأن مستوى المعنوية التي تم اعتمادها في الحكم على علاقة الانحدار إن كان لقيمة اختبار (t) أو لاختبار (F) كانت 1% أي إن درجة الثقة بالمقدرات هي 99%.

الخاتمة

الاستنتاجات

1. يتبع العراق موازنة البنود الرقابية منذ صدور أول موازنة عام 1921 وهذا النوع من الموازنات يركز على حجم النفقة وليس الغرض منها.
 2. شهدت مدة الدراسة تزايد حجم النفقات العامة، إذ يسهم الإنفاق الجاري في تكوين النسبة الأعظم من النفقات العامة للدولة، في حين شهدت مدة الدراسة تذبذباً واضحاً في قيم كل من التخصيصات السنوية والإنفاق الاستثماري؛ وذلك نتيجة للظروف التي مر بها البلد، وهذا يعكس طبيعة الإنفاق الاستهلاكي.
 3. هناك العديد من الأسباب أدت إلى ظهور العجز في الموازنة العراقية، ويقف في مقدمتها اختلال هيكل الإنفاق العام والإيرادات العامة فضلاً عن عدم فاعلية النظام الضريبي وإن العجز في الموازنة بعد 2003 هو عجز تخطيطي فبعد أن يتم تقدير الموازنة في حال عجز تؤول الميزانية إلى حالة الفائض.
 4. إن مشكلة الاقتصاد العراقي تكمن في الاختلالات الهيكلية كونه اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي، إذ استحوذ قطاع النفط على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي وانخفاض مساهمة القطاعات الأخرى.
 5. هناك علاقة سببية بين الاختلال في الميزان التجاري والاختلال في الموازنة العامة وفق فكرة العجز المزدوج مما يعني أن الاختلالات في عجز الموازنة تسبق الاختلالات في الميزان التجاري خلال مدة الدراسة.
- انعدام العلاقة السببية بين الاختلالات في الموازنة العامة والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بسبب غياب تأثير معدلات الفائدة وسعر الصرف؛ لعدم فاعليتها في توجيه العلاقة غير المباشرة بين الاختلال في الموازنة والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

1. تصحيح اختلال هيكل الإنفاق العام وإعادة أولوياته بما يضمن معدلات نمو مقبولة وتنوع مصادر الدخل ، وإعادة النظر بتخصيص بعض القطاعات الاقتصادية بما يتناسب مع أهميتها ودورها في استيعاب اليد العاملة وتنوع مصادر الدخل القومي
2. العمل في إطار برنامج زمني محدد على استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الأنشطة التي تشارك مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات ، وفي مقدمتها القطاع النفطي ؛ لأنّ هذا القطاع هو مصدر الثروة ومصدر المال.
3. من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية قدراته تشكل تنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية العامل الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي.
4. نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه الاستثمار في عمليات النمو الاقتصادي ولحاجة البلد إلى معدلات نمو مرتفعة لمحاولة تعويض التأخير الذي أصاب الاقتصاد العراقي نتيجة للظرف المذكورة نجد ضرورة إعادة توجيه الموازنات العامة للدولة في السنوات القادمة نحو الاستثمار ، من خلال توجيه النسبة الأكبر من الإيرادات النفطية نحو الاستثمار ودراسة إمكانية تقليل الميل الحدي للاستهلاك ، وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية من خلال تشجيع الادخار ، ورفع سعر الفائدة وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية الاستثمار وتوجيه إلى المشاريع الإنتاجية.

المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي، (إحصاءات ميزان المدفوعات)، عدد خاص، 2004.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.
3. د.حسن عبد الكريم سلوم، د.محمد خالد المهاني، (الموازنة العامة بين الاعداد والتنفيذ)، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية، العدد 2007، 64.
4. د.خليفة عيسى ، (هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي)، ط1، دار النفائس، 2010.
5. سعد بن حمدان اللحياني، (الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي)، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 1997.
6. صباح صابر محمد خوشناو ، (الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية مع إشارة إلى إقليم كردستان العراق) ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، 2012.
7. د.محمود حسين الوادي، د.زكريا أحمد عزام، (مبادئ المالية العامة)، ط1، دار المسيرة ، الأردن ، 2007.
8. محمود الخالدي، (اقتصادنا)، ط1 ، عالم الكتب للطباعة، الأردن، 2000.
9. محمد علي الزيني، (الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، ط4، دار الملاك، بغداد، 2009.
10. محمد يونس، (اقتصاديات دولية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
11. ممدوح الخطيب الكسواني ، (العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية)، دراسات اقتصادية، مجلد 3، العدد 6، السنة 2009.
12. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2005.
13. وزارة المالية - دائرة الموازنة. تقارير سنوية مختلفة.
14. وزارة المالية، الأموال العامة، تنفيذ الموازنة العامة ، الحسابات الختامية سنوات مختلفة.
15. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة الحسابات القومية سنوات مختلفة.
16. نبيل مهدي الجنابي، (أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة 2003-2011) بحث مقدم إلى للمؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد، 2011.

المصادر الأجنبية:-

- 1- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. "Distribution of the Estimators for Autoregressiv Time Series with a Unit Root." *Journal of the American Statistical Association*, 74 (1979).
- 2- Engle, R.F. and Granger, C.W.J. (1987). "Cointegration and Error Correction, Representation, Estimation and Testing " *Econometrica* ,vol 5.
- 3- Granger, C. W. "Some Recent Development in a Concept of Causality." *Journal of Econometrics*, 39 (1988).
- 4- Granger, C.W.J. (1969). "Investigating Causal Relations by Econometrics Models and Cross Spectral Models." *Econometrica*, Vol.37, PP 424-438.
- 5- Gujarati, Damodar. "Basic Econometrics". 3rd ed .McGraw-Hill. 1995. P321.
- 6- Johansen, S. (1988), "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors". *Journal of Economic Dynamic and Control* Vol 12, PP231-254.
- 7- Johansen, S. and Juselius, K. "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Cointegration with Application to the Demand for Money." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, vol 52 (1990).

